الخصخصة أو العودة الى تفعيل دور الدولة مجددا: خيارات مطروحة امام البلدان النامية

وحيدة حبر خلف*

المقدمة :-

في ضوء الضغوط التي تعرضت لها اقتصادات عدد من البلدان النامة خلال عقد الثمانينات والناتجة عن ازمة الديون والتي اعقبها انخفاض كبير في التحويل الخارجي, ومن اجل التخفيض من الأختلالات على مستوى الأقتصاد الكلي اضطرت هذه البلدان النامية الى انتهاج سياسات اقتصادية تحررية ضمن برامج التكييف الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على البلدان النامية وبخاصة البلدان المدينة للصندوق, حيث تعتمد هذه السياسات التحررية على دول اكثر فاعلية للمبادرة الفردية وعلى التقليص التدريجي لتدخل الدولة, وقد تجلى في خصخصة المنشأة العامةالعاملة في القطاع التنافس خاصة .

والخصخصة من المقولات الجديدة نسبيا التي لم يمض على ظهورها اكثر من عقد من الزمن وتقوم على دعوة الدولة للتخلي عن القطاع العام الى القطاع الخاص وبذلك تشكل احد المكونات الرئيسية لسياسة التحرير الأقتصادي (Economic Liberalization) التي اخذت تجتاح العالم في السنوات الأخيرة مقدمة نفسها على انها العلاج الشافي للمشاكل الأقتصادية التي تعاني منها جميع دول العالم .

ان الأفتراض الرئيس الذي تبنى عليه الخصخصة هو ان تحويل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص سيؤدي الى تحسين اداء المؤسسات ورفع كفاءتها مما يعني افتراض ان القطاع الخاص يتميز بكفاءة اكبر من القطاع العام . رغم ان البعض يرى ان الملكية تؤثر على الكفاءة ولكن المنافسة والأطار التنظيمي هما اهم من الملكية في التأثير على الكفاءة الأقتصادية .

* مدرس مساعد/قسم الاقتصاد/كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

غير ان من الملاحظ ان هناك توجه جديد بدا يظهر يدعو الى اعادة تفعيل دور الدولة مجددا وهذا التوجه هو من قبل المؤسسات الدولية ذاتها التي دعت الى الخصخصة والتي تداعي في دعواتها دائما مصالح البلدان الأكثر تاثرا .

لذلك على البلدان النامية ان تتمعن في التوجيهات التنموية التي تعتمدها وتجري تقييم دقيق للخيارات المطروحة دوليا كالخصخصة او الدعوة الى اعادة تفعيل دور الدولة مجددا. بما يتناسب مع اوضاعها والسعي الى بلورة صيغ وسياسات خاصة بها. وهو الهدف الذي يسعى البحث الوصول اليه والذي من اجله تم تقسيم البحث الى ثلاث اقسام رئيسية وهي :-

اولا :- الخصخصة :- الجذور والمفهوم, السالبب, مستلزمات النجاح .

ثانيا :- المنطق الأقتصادي وراء الخصخصة .

ثالثا :- البلدان النامية ودعوات العودة التي تفعيل دور الدولة .

اولا :- الخصخصة :- الجذور والمفهوم, الأساليب, مستلزمات النجاح

جذور ومفهوم الخصخصة

يتضح من خلال استعراض الوظائف الرئيسية للدولة انه كان هناك اتجاهات اساسيات من وجهة النظر التأريخية [1]. فمن ناحية تطورات الدولة الحديثة منذ القرن السادس عشر بحيث اتسع دورها من استخدام القوة والأكراه من اجل توفر الآمن الخارجي والداخلي الى الأضطلاع بمسؤوليات متزايدة عن العدل الأجتماعي والنمو الأقتصادي واتسع مفهوم السلع العامة ودولة الرفاهية حيث اصبح يشمل التعليم الأساسي والصحة ومراحل التعليم العالي, البحوث, البنية الأساسية, حماية البيئة, الأمن الأجتماعي, البطالة والمعاشات .

وظهر اتجاه اساسي ثان في اواخر القرن العشرين يؤكد دور الدولة كحكم وسيط بين المتعاملين في السوق مع التخلي عن المشاركة المباشرة في التخطيط للانتاج والتجارة والعودة الى دفع القطاع الخاص ليعمل بوصفه القاطرة الأساسية للنمو والتجديد. أي ان الدولة تتحرك صوب السماح لمزيد من المشاركة في القرارات الأقتصادية والسياسية والأجتماعية لمجموعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني ضمانا لوجود توازن سليم واعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص من خلال انتهاج سياسات اقتصادية تحررية تعتمد على دور اكثر فعالية للمبادرة الفردية وعلى التقليص التدريجي لدور الدولة وقد تجلت في خصخصة المنشآت العامة في القطاع التنافسي بخاصة . وقد جاء التحول الى الخصخصة كجزء من سياسات الأصلاح الأقتصادي واعادة الهيكلة

الذي يستهدف اعادة تقسيم العمل بين القطاعين الخاص والعام بشكل يؤمن الأستخدام الأمثل للموارد الأقتصادية المتاحة سواء كان هذا التحول لأسباب طوعية تحت ضغط التدهور الكبير الذي طرأ اخيرا على البيئة الأقتصادية العالمية وما ترتب على ذلك من تدهور اوضاع عدد كبير من البلاد النامية والذي يتبين من العجز الكبير في موازين مدفوعاتها واشتداد الضغوط التضخمية وانخفاض معدل التبادل التجاري وتراكم المديونية الخارجية وتباطؤ النمو هذا من جهة. ومن جهة اخرى قد يكون التحول في بعض البلدان نتيجة توقيعها على اتفاقات ناظمة للاصلاح الأقتصادي مع صندوق النقد الدولي بهدف اعادة جدولة ديونها واعفائها من جزء منها ومدها بديون جديدة [2].

يعتبر التحول الى القطاع الخاص اوما شاع تسميته بالخصخصة او التخصصية (Privatization) احد ابرز التغيرات التي ادخلت على اقتصاديات العالم المتقدم والعالم النامي خلال العقدين الآخرين. وكتعريف عام فأن الخصخصة تشير الى عملية تحويل الأنشطةوالممتلكات من الحكومة (او القطاع العام) الى القطاع الخاص مع تقليص دور الحكومة في خلق الأسواق او بعبارة اخرى فأن الخصخصة هي عملية تحجيم دور الحكومة مقابل توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص, سواء في الأنشطة او في ملكية الموجودات [3].

ويرد مفهومان للخصخصة, مفهوم الخصخصة بالمعنى الضيق والتي تعني العملية التي يتم بموجبها تحويل ملكية المؤسسات الأقتصادية المملوكة للدولة (Enterprises State Owned)والمنتجة للسلع والخدمات المملوكة من قبل الدولة الى ملكية خاصة, ويكون هذا التحول للملكية الى القطاع الخاص اما كليا او جزئيا, وهناك في الطرف المقابل الخصخصة بالمعنى الأوسع والتي لاتعني بالضرورة نقل ملكية المؤسسات الأقتصادية العامة الى القطاع الخاص وانما تجريد هذه المؤسسات من جميع مزايا واشكال الحماية التي تتمتع بها واخضاعها بالكامل لقوانين السوق التنافسية, هذا من جهة, ومن جهة ثانية ازالة جميع القيود الموجودة امام حرية عمل القطاع الخاص[4].

ورغم ان مصطلح الخصخصة ظهر اول ما ظهر في كتابات عالم الأدارة المعروفة بيتر دراكر(Peter Drucker)في عام 1968 [5] الأانه اكتسب اهميته بعد ما قامت حكومات تاتشر وميجر (Thatcher&Major) في عام 1979 بوضع برنامج واسع للخصخصة لاعادة اغلب المشروعات التي تم تأميمها في المملكة المتحدة للقطاع الخاص والذي جعل البلدان الأخرى تتبع برامج مشابها للخصخصة التي اصبحت اعجوبة العالم الواسع والفرصة الذهبية لرفع ايرادات الميزانية[6] .

ورغم ان عملية الخصخصة تبدو طبقا لهذه التواريخ حديثة جدا الأ ان هذا لاينفي حقيقتين اساسيتين هما [7] :

1- ان عملية الخصخصة بما تعنيه من تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص هي رد للامور الى اصلها فقد سبقت الملكية والأدارة الخاصة للمشروعات, الملكية والأدارة العامة – أي الحكومة – فقد مارس الأنسان الملكية وانتج وادار منذ بدا الخليقة وقبل ان تنشأ الدولة والحكومة وبالتالي قبل ان تتملك .

2- رغم حداثة المصطلح الأ انه بعد عشر سنوات فقط من ظهوره لأول مرة في قواميس اللغة. صار اكثر المصطلحات تداولا بين العامة والخاصة من اهل التخصص في العلم والأدارة والأقتصاد وصار كذلك مضمونة اكثر مضامين المصطلحات تأثيرا على حياة الشعوب . واذا كان المصطلح قد استخدم عند ظهوره الأول لوصف تحويل الأقتصاد – التجارة والمال – الأ انه بات يعني مضامين اخرى سياسية وادارية بل ويحقق اهداف اخرى اهمها اكساب الحكومات الرشاقة التي افتقدتها .

اساليب الخصخصة

يمكن تطبيق عدة اساليب للخصخصة رهنا بالأهداف المتوخاة وليس هناك اسلوب واحد يمكن تطبيقه في كل مراحل عملية الخصخصة , لأن كل مرحلة قد تحتاج الى اسلوب مختلف عن الأسلوب الذي طبق قبله تبعا للهدف المقصود, ومن اساليب الخصخصة الأكثر استخداما مايأتي :-

1- البيع المباشر :- يشمل هذا الأسلوب في العادة, البيع الى المستثمرين الأستراتيجين الذين يملكون الخبرة اللأزمة لأدارة المشروع المخصص او يستطيعون جلب تكنولوجيا او اساليب انتاج جديدة لتعزيز المقدرة على المنافسة. ويجري اتباع هذا الأسلوب اجمالا في قطاع التصدير, حيث تعلق الحكومة اهمية قصوى على قدرة المزاحمة والفعالية وانفتاح فرص النفاذ الى اسواق جديدة اما المساوىء الرئيسية لهذا الأسلوب فهي عدم الشفافية ونقص القدرة على المنافسة, ولذلك يحتمل للشركات التي تخصص بواسطة هذا الأسلوب ان تباع بأسعار ادنى من اسعار السوق .

2 - المزادات العامة :- يطبق هذا الأسلوب خصوصا على المشاريع الصغيرة نسبيا لكن ميزته الرئيسية هي انه يضمن للحكومة اعلى سعر ممكن لقاء المؤسسة المخصصة [8] .

3- بيع الأسهم :- تتم هذه العملية عن طريق المنافسة في البورصة او طلب عروض على كراس شروط, يشمل اجمالي المساهمات العمومية في المنشأة المعنيه [9] .

4- التأجير :- يختلف هذا الأسلوب عن الأساليب التي ذكرت بأنه يحفظ ملكية المؤسسات للحكومة بينما ينقل ادارتها للقطاع الخاص- وهو يستخدم على نطاق واسع في مشاريع الهياكل الأساسية

التي يكون القطاع الخاص راغبا عن شرائها او تكون الحكومة غير مستعدة للتنازل عن ملكيتها والهدف الرئيس لهذا الأسلوب هو زيادة فعالية المؤسسات العامة مع حفظ ملكيتها للقطاع العام .

5- المشاريع المشتركة :- يطبق هذا الأسلوب اما على المشاريع الجديدة او على المشاريع التي تكون الحكومة غير مستعدة لنقل تسييرها الى القطاع الخاص. ويشمل هذا الأسلوب اعداد وثيقة مثل العقد. يبين فيها بوضوح دور كل من الحكومة والقطاع الخاص وهو شأنه شأن اسلوب التأجير. يستخدم اكثر ما يستخدم في مشاريع الهياكل الأساسية التي يفضل ضمنها القطاع الخاص ان يحتفظ بالقدرة على التأثير في انشطة المشروع او المشاريع التي تقتضي استثمارا رأسماليا كبيرا يعجز القطاع العام عن حشده منفردا [10] .

6- البيع للعاملين والأدارة :- يعتبر البيع للعاملين والأدارة خصخصة داخلية حيث يحصل العاملون والأدارة على كل الشركة او على نسبة معينة منها ومن اهم مميزات هذا الأسلوب انه يخلق الحافز لدفع الأنتاجية وتخفيض التكاليف لأنه يوحد بين مصالح العاملين والأدارة .

7- نظام القسائم (الكوبونات) :- ان عملية الخصخصة من خلال نظام الكوبونات مبنية على اساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من اصول القطاع العام الى مجموعة واسعة من المواطنين وتتطلب العملية تجميع الشركات بدلا من خصخصة كل منها على حدة وتأخذ هذة الكوبونات شكل شهادات يمكن لاصحابها تحويلها الى اسهم في شركات القطاع العام من خلال مزاد علني[11].

8- عقد الادارة :- يشتمل هذا الاسلوب على اشراك القطاع الخاص في ادارة وتشغيل المنشآت العمومية مع بقاء الملكية في يد القطاع العام واكثر ما يستخدم هذا الاسلوب في مجال الخدمات التي منها خدمات المياه والكهرباء أو تقدم وجبات الطعام في المدارس وكذلك غسل الثياب في المستشفيات [12].

وبنظرة فاحصة لهذه الاساليب يتبين أنها تختلف فقط في الدرجة ولكنها بصورة او بأخرى تتفق في ألأتجاه والنوع وذلك انها – دون استثناء – تتضمن هدفا واحدا ومحددا هو تقليل مساحة الملكية والأدارة التي تتحرك عليها الحكومة في السوق الأقتصادي في مقابل تنظيم الملكية والأدارة التي يتحرك عليها القطاع الخاص وتمثل الصور السابقة مجالات بديلة يمكن تشكيل مزيج العملية التخصيصية منها حيث يخضع ما يتم اختياره من مشروعات وانشطة لتطبيق السياسة التخصيصية عليها لعدد من الأعتبارات اهمها [13] .

1 – المدى الذي تذهب اليه الدولة في التحرير الأقتصادي وفي تشجيع القطاع الخاص .

2 – المدى الذي تذهب اليه في التخفيف من الأعباء التي تتحملها الموازنة. ومدى حاجتها الى موارد مالية .

3 – المدى الذي تأخذ به في ضغط حجم قطاع الدولة وفي التركيز على الأدوار السيادية والمرفقية الرئيسية .

4 – سياسة الدولة في ضبط انتاج وتوزيع السلع والخدمات التي تعاني نقصا نسبيا في المعروض بما يقتضي عدالة التوزيع فيها .

5 – الأهمية التي توليها الدولة لبعض الأنشطة الأنتاجية بالقياس الى مرحلة التطـــور الأقتصـــادي التي تمر بها .

مستلزمات نجاح الخصخصة

اذا اختارت الدولة ان تشرك القطاع الخاص في ملكية المشروعات العامة كليا او جزئيـــا في عدد كبير او قليل من المشروعات او ان تنقل له الأدارة , او تؤجر له المشروعات ..... الخ , فأن الغاية النهائية لهذه السياسات هي تحسين كفاءة هذه المشروعات لذلك فأن الكيفية التي يدار بها التحويل الى القطاع الخاص تؤثر على امكانية تحقيق هذه الغاية .

وتحقيقا لفعالية تطبيق السياسة التخصصية يجب ان يتم اجراء دراسة فاحصة لأوضاع كل واحـــد من هذه المشروعات ثم تحديد بدائل عملية الخصخصة التي سيتم الأخذ بها , كما يتطلـــب الأمـــر تصحيح الهياكل المالية لبعض المشروعات ودمج او تقليص حجوم البعض الآخر , فضلا عن تقييم اصول المشروعات وتسعير قيمها على اسس حقيقية تعكس اوضاعها السوقية من ناحية وتحمـــي مصالح الدولة من ناحية اخرى ثم تحديد البرنامج الزمني لطرحها في الأسواق بما يتفق مع قـــدرة السوق على استيعابها

هذا بألاضافة الى ان عملية الخصخصة بأعتبارها وسيلة لزيادة كفاءة تخصيص واستخدام الموارد فأن ثمة مناخا اقتصاديا وآليات اقتصادية مساندة ينبغي ان تتوافر لتحقيق هذا الهدف حيث لا تبدأ عملية الخصخصة وتنتهي بمجرد بيع المنشأة العامة الى القطاع الخاص , فالعملية متواصلة وتمتد الى القضايا العديدة المرتبطة بالخصخصة والتي من بينها :-

1 – لابد من صياغة سياسة اقتصادية واضحة ومتناسقة وذلك قبل الأقدام على خصخصة منشـــآت القطاع ومن خلال اتاحة الفرصة امام قوى السوق لتتحرك بحرية اكبر , بعبارة اخرى فـــأن هنـــاك اولا حاجة لخصخصة القطاع الخاص [14] .

2– ان نجاح برنامج الخصخصة ومن ثم الوصول الى تحقيق الأهداف المنشودة يتطلـــب اصـــلاح وتغيير في الاطر المؤسسة و التشريعية بما يخدم التقنية المركزية والتي تعوق عملية المنافسة [15] .

3- تتطلب عملية الخصخصة وجود سوق لرأس المال ليتم من خلالها طرح الأسهم للاكتتاب العام حيث ان وجود مثل هذه السوق يؤمن اجتذاب المدخرات الفردية وتوظيفها في الشركات والمؤسسات . ومثل هذا الأجراء يخفف من آثار تركيز ملكية المؤسسات المخصصة لدى المصارف او شركات الأستثمار التي يمكن ان تتولى عملية الشراء . بعبارة اخرى . فأن عملية الخصخصة يجب ان تكون واسعة القاعدة ويشترك فيها اكبر عدد ممكن من المستثمرين من القطاع الخاص .

4 – وفيما يخص المشرفين على عملية الخصخصة يجب الأهتمام بأن يكونوا مؤهلين وعلى اطلاع بأوضاع المؤسسات والشركات الخاضعة للخصخصة . ولديهم القدرة على ايجاد المشترين المناسبين والمساعدة في التنمية البشرية اللازمة لأدارة وتشغيل هذه المؤسسات والشركات والأكثر من ذلك القدرة على اقامة حوار صريح مع العمال قبل البدء بعملية الخصخصة مع امكانية تمليك العمال لجزاء من رأس المال ودراسة الخطط والبرامج المناسبة لأعادة تدريبهم [16] .

5 – ضمان مناخ ضريبي سليم كفؤ عادل بالأضافة الى تطوير سياسة اجتماعية مناسبة تواكب الأرتفاع المرتقب في الأسعار في المراحل الأولى من برنامج الخصخصة ووضع برنامج وطني لمواجهة الأرتفاع المحتمل في معدلات البطالة [17] .

6- احاطة الرأي العام علما بجميع تفاصيل صفات البيع والجهات التي اشترت ومبالغها وتراكم تلك المبالغ ... لغرض جذبه وايمانه بالمصداقية العلمية .. حيث ان مجرد التصريح بأن الخصخصة تنفذ بموجب القانون غير كاف ولابد من اقتناع الرأي العام بالصحة العملية وعدم محاباة بعض الأشخاص المتنفذين واستحواذهم على المنشآت التي تجري خصخصتها .

7 – ولابد من البيع نقدا وبكامل المبلغ ومن خلال المزايدة العامة لأنه لايجوز ابدا البيع الآجل . بل لامبرر له قط بالأضافة الى التحفظ في انفاق حصيلة بيع المنشآت العامة وذلك لأن حصيلة بيع القطاع العام يجب ان لاتخصص لتمويل النفقات الجارية المتكررة [18] .

واستنادا على ما تقدم يمكن تقسيم مراحل انجاح برنامج الخصخصة الى ثلاثة مراحل [19] وهي مرحلة الأعداد للتحول وتشمل على تحديد استراتيجيه واضحة المعالم للبرنامج المزمع تنفيذه (حملة اعلامية لتعزيز وعي المواطنين حول دور وكفاءة القطاع الخاص، تحديد دور الدولة ومؤسساتها في المرحلة المقبلة ...) ومرحلة الأنطلاق نحو التحول وتشتمل على تحديد واختيار المنشآت الأنتاجية والخدمية المرشحة للخصخصة مع السعي لتكوين جهاز فني حكومي على اعلى المستويات لضبط ايقاع عملية الخصخصة وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الحيز الكبير في هذا المجال. ثم مرحلة التحويل التي تتطلب المراقبة المستمرة للمنشآت المحولة وسعي الحكومة لأزالة كافة العقبات في وجه عملية الخصخصة ودعم القطاع الخاص في دوره الجديد.

ثانيا :- المنطلق الأقتصادي وراء الخصخصة

عندما قامت البلدان بانشاء مؤسسات عامة في أطار استراتيجياتها الانمائية كانت تأمل بان تحقق تلك الموسسات الاستغلال الأمثل للموارد وبهدف زيادة الدخل القومي وابعاد شبح الفقر وتحقيق فائض في عملياتها للتوسع في التكوين الراسمالي الا ان كثير من الدراسات تشير الى ان مؤسسات القطاع العام اصبحت مصدر امتصاص للثروة الوطنية واداة للفساد والمحسوبية .

فنجد ان التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد يحد من الدور الذي الذي يقوم به القطاع العام في النشاط الاقتصادي ،كما ان القيود الادارية في اسواق الناتج والاسواق المالية تشوه توزيع الموارد وغالبا ماتكون نتيجة ذلك انخفاض معدلات النمو والاستثمار وضعف نوعيته . وكثير ما نجد في العديد من البلدان ان التدخل المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي يعد كبيرا ومتفشيا بالاضافة الى ما للموسسات المملوكة للدولة من حقوق الاحتكار في عدد كبير من القطاعات وعلى الرغم من ان المؤسسات المملوكة للدولة في البلدان النامية قد انتجت (11) في المائة من اجمالي الناتج المحلي في المتوسط للفترة (1978-1991) فقد اقتصر ما قدمته تلك المؤسسات في البلدان الصناعية على حوالي (5) في المائة وكان نصيب المؤسسات المملوكة للدولة في التصنيع في بلدان مثل اثيوبيا والصومال وسريلانكا وتنزانيا اكثر من (30)في المائة [20] لذا فالدول في بحثها عن موارد جديدة وفي محاولتها تحسين استخدام الموارد المتاحة قد تجد ضالتها بافساح المجال للقطاع الخاص بتمليك وادارة المؤسسات العامة .

ان الاسباب الداعية الى تبني الخصخصة والتي تشكل في الوقت نفسه الاهداف المتوخى تحقيقها من وراء التبني تبدو متعددة ومتشعبة حيث يؤكد الكثيرون من انصار الخصخصة على الكفاءة اذ يرون في نقل الملكية العامة الى الخاصة وسيلة لزيادة الانتاج وتحسين الجودة وخفض تكاليف الوحدة المنتجة في حين يامل اخرون في ان يؤدي التحول الى كبح نمو الانفاق العام والى تدبير الاموال النقدية اللازمة لسداد ديون الحكومة ويميل غيرهم الى ما يتضمنه هذا التحول من التأكد بصفة عامة على المبادرة الخاصة والاسواق الخاصة باعتبارها انصح طريقة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية [21] واخيرا فان مجموعة كبيرة تعتبر ان هدف الخصخصة يتمثل في توسيع انصبة الملكية في البلد . ان اسباب هذا التوسع هي ليست دائما واضحة من حيث اهميتها فقد تكون مرغوب بها بالقدر الذي تعمل فيه على تشجيع اهتمام المواطنين بالصناعة الوطنية باعتبار ان نصيب الملكية يعطيهم حظا او نصيبا اكثر مباشرة في اداء الصناعة الوطنية [22] .

وقد يحصل في بعض الحالات . تضارب بين هذه الاهداف واذا حاولت الدولة تحقيقها جميها فقد يؤدي ذلك الى فشل العملية . فاذا ارادت الدولة مثلا تحسين اداء الشركة ورفع كفاءتها

فقد تحتاج الى بيع نسبة كبيرة منها الى مستثمر استراتيجي محليا كان او اجنبيا.واذا كانت الدولة في نفس الوقت تهدف الى توسيع قاعدة المكية فانها تحتاج الى توزيع اسهم الشركة على اكبر عدد ممكن من المشترين . آذن فمن المهم جدا اختيار طريقة او اسلوب الخصخصة بحيث تتناسب مع الاهداف ولاتسبب أي نوع من التضارب بين هذه الاهداف.وهذا ما يوضحه جدول رقم (1).

جدول رقم (1)

اساليب الخصخصة وملائمتها لبعض الاهداف

الشكل / الهدف	تحسين الكفاءة	تطوير الاسواق المالية	توسيع قاعدة الملكية
المشروعات المشتركة التأجير التعاقد	-ادخال معايير وطرق الادارة الحديثة -يستفيد العاملون من المهارات التقنية والادارة المتعاقدة		
البيع المباشر. المزادات العلنية	-ادخال تكنولوجيا متطورة -ادخال طرق الادارة الحديثة	-امكان ادراج الشركة المباعة في سوق الاوراق المالية	-من خلال ادراج الشركة في سوق الاوراق المالية
بيع الاسهم في الاسواق المالية	-مسؤولية الادارة امام المساهمين -بروز الكفاءة من خلال سعر السهم	-اتاحت فرص الانتماء للمواطنين والاجانب	-تشجيع صغار المستثمرين على شراء الاسهم
البيع للعاملين و الادارة	-حافز لرفع الانتاجية -مساهمة العاملين في الادارة		-يمنح العاملون الاولية في شراء الشركة او جزء منها -تقديم دعم للعاملين لشراء جزء من الشركة
نظام القسائم او الكوبونات		-امكان ادراج الشركة في سوق الاوراق المالية	-تحويل الشركة الى مجموعة واسعة من الافراد

المصدر :- ريال دهال حسن الحاج ,حول طرق الخصخصة :تجارب بعض الدول النامية ,مجلة بحوث اقتصادية عربية ,العدد الثالث عشر 1998 , ص 12

ولكن بالرغم من هذا التعدد فان مسالة الكفاءة (Efficiency) الاقتصادية تتصدر مبررات الاخذ بالخصخصة فدعاة هذه الاخيرة يرون ان اداء المؤسسة الخاصة (المشروع الخاص " Private enterprise ") هو من جميع الوجوه افضل من اداء المؤسسة المملوكة للدولة [23]. حيث تتميز الاخيرة بتخلف الانتاجية وتردي نوعية المنتجات وضعف الاداء بشكل عام لاكثر

المشاريع الامر الذي يجعلها تتعرض الى خسائر كبيرة وعلى العموم يمكن ان تغزى هذه السلبيات الى عاملين رئيسيين [24].

1- ضعف الروابط الاقتصادية لعموم المشاريع العامة سواء الامامية منها او الخلفية وهذا متأتي من عدم تبني خطة شاملة للتصنيع تأخذ على عاتقها ترتيب تشييد وانشاء المشاريع الاقتصادية المختلفة وفقا للضرورات الاقتصادية اضافة الى حالة عدم التكامل والآخذ والعطاء الصناعي بين منضومة المشاريع الاقتصادية بشكلها العام في عموم البلدان النامية.

2- الاعتبارات الاجتماعية والسياسية الداعية بتوفير السلع الاساسية للمواطنين بأسعار ملائمة وغير واقعية وعدم اعطائها أهمية لازمة للتكلفة والربحية رغم مالها من أهمية في مجال اعادة الاستثمار وتقليل الاعتماد على المساعدة الحكومة أو أن فلسفة انشائها قد تقتصر على توفير فرص العمل للعاطلين الامر الذي انعكس بشكل سيىء على المشاريع ذاتها وعلى الميزانية العامة من خلال مبالغ الدعم الهائلة المقدمة لها .

وعلى الرغم من عدم وجود صلة نظرية سببية بين الملكية الخاصة والكفاءة, تتوفر مع ذلك مجموعة من الحجج التي تربط الملكية الخاصة بزيادة الانتاجية والكفاءة. وتلتقي هذه الحجج حول جوهر مشترك فهي تحدد العوامل المسؤولة عن سوء اداء المؤسسات العامة والتحليل الذي تسوقه هذه الحجج يمضي على النحو التالي [25] .

1- سيقلل التدخل السياسي في عملية اتخاذ القرارات في الشركة المعينة في ظل الملكية الخاصة .

2- سيتقاضى (أو على الاقل يمكن أن يتقاضى) المديرون وربما كذلك العاملون في الشركة الخاصة رواتب اكبر ,تكون ذات ارتباط أوضح بمعايير الانتاجية والربحية .

3- ستفرض الخصخصة على الشركات الانضباط الخاص بالاسواق المالية التجارية بدلا من قيود الموازنة السهلة " Soft budget constraints " التي تتمتع بها المؤسسات العامة في اغلب الاحيان والتي تضعها في مأمن من الافلاس وتتيح لها الاستمرار في تحقيق الخسائر وفي جميع الاحوال تتيح الخصخصة وجود طريقة فعالة لمعاقبة الاداء السيء " Take Over " ليست متاحة في القطاع العام .

4- ستؤدي الخصخصة الى الربط بين نتائج استخدام الاصول الخاصة ودخول وثروات الملاك , فاصحاب الملكيات الخاصة يواجهون حوافز تجعل من المرغوب فيه مراقبة سلوك المديرين والعاملين في مشروعاتهم من اجل توفير طلبات المستهلكين بأقل تكلفة ممكنة على مر الزمن ويجد المديرون الخاصون نتيجة لخضوعهم لهذا النوع من المراقبة ما يشجع على عدم التقاعس عن

4- ستؤدي الخصخصة الى الربط بين نتائج استخدام الاصول الخاصة ودخول وثروات الملاك . فاصحاب الملكيات الخاصة يواجهون حوافز تجعل من المرغوب فيه مراقبة سلوك المديرين والعاملين في مشروعاتهم من اجل توفير طلبات المستهلكين بأقل تكلفة ممكنة على مر الزمن ويجد المديرون الخاصون نتيجة لخضوعهم لهذا النوع من المراقبة ما يشجع على عدم التقاعس عن تحمل مسؤولياتهم او اتباع سلوك لايتفق مع زيادة القيمة الحالية للمشروع (أي ثروة الملاك) الى الحد الاقصى وبعباره اخرى ان حقوق الملكة الخاصة تخلق حوافز تؤدي الى اداء كفء[26] .

5- كما ان التحول الى القطاع الخاص يؤدي في الغالب الى تقليص الوظائف القيادية والوسطى والدنيا في المنشأة .ذلك لان منشأة القطاع العام هي اصلا متضخمة في الموارد البشرية بسبب افتقارها الى الاسس الاقتصادية في التعيين والترقية فاعادة هيكلة هذه المنشأة , بعد خصخصتها يؤدي الى اطلاق نسب ملحوظة من العاملين فيها الى السوق والى تقليص بعض المزايا التي كانوا يتمتعون بها واعادة صياغتها باتجاة الحوافز المستندة الى مستوى الاداء والكفاءة الانتاجية و وهناك احصاءات عديدة عن عينات من الشركات العامة التي تم تحويلها للقطاع الخاص والتي استغنت مثلا عن (30 %) من المدراء واكثر من ذلك من العاملين [27] .

تأثير الخصخصة على الكفاءة الاقتصادية

ذكرنا في الفقرة السابقة أن زيادة الكفاءة الاقتصادية لوحدات الانتاج من أهم الحجج أو المبررات لعملية الخصخصة لذلك ستخصص هذه الفقرة لبيان تأثير الخصخصة على الكفاءة الاقتصادية، وهنا لابد أولا من التعرف على مفهومها (أي الكفاءة الاقتصادية) حيث تبدو ظاهريا بساطة المفهوم اذ هي مقياس للانتاج المستمد من قدر معين من مستلزمات الانتاج وتزداد الكفاءة " اذا زاد الانتاج دون زيادة في مستلزمات الانتاج " أو " أذا كان قدر أقل من مستلزمات الانتاج ينتج نفس الكمية من الانتاج " . أما من الناحية العملية فلا تكون مؤسسة ما متسمة أو غير متسمة بالكفاءة على اساس مطلق وانما بالنسبة لمعيار للقياس أي لمستويات الانتاج التي تحققت من قبل ، أو لمستويات الانتاج التي يبدو من السهل امكان تحقيقها . أو لمستويات حققها مستخدم أخر لنفس المجموعة من الموارد أو بالنسبة لمصانع مماثلة أو معايير اقليمية ..... الخ. وتتحقق الزيادة في الكفاءة في أي مؤسسة عامة أو خاصة بزيادة انتاجية عوامل الانتاج مثل العمال أو التكنولوجيا أو رأس المال [28].

ويجري التميز عادة بين مستويين للكفاءة الاقتصادية لوحدات الانتاج:-

المستوى الثاني :- وهو الكفاءة على مستوى توزيع (أو تخصيص) الموارد" Alloocative efficiency " ومعناها أن تحسن وحدات الانتاج من خصائص السلع والخدمات المنتجة من حيث الكم والكيف وبما يحقق رغبات المستهلكين [31] ويمكن الوصول الى هذا النوع من الكفاءة عندما تكون اسعار المخرجات مساوية لتكاليفها الحدية [32].

غير أن مظاهر تحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية نتيجة للخصخصة لاينطوي تلقائيا وبالضرورة على تحسين مستوى كفاءة توزيع الموارد ، اذ تتوقف الثانية بدرجة اكبر على هيكل السوق الذي تعمل فيه المؤسسة باكثرمما تتوقف على نوعية الملكية . ولايمكن زيادة كفاءة توزيع الموارد الاحين تكون الخصخصة مصحوبة بزيادة الموارد وتحسين الاداء المالي. وهكذا فحين تكون المنشأت العامة معرضة بالفعل لضغوط البيئة التنافسية سواء كان ذلك محليا أو دوليا، فلن تضيف الخصخصة ألا قليلا الى الحوافز الموجود التي تدفع المشروع الى البحث عن فرص تحسين كفاءة توزيع موارده [33] أما على صعيد العلاقة بين الخصخصة والكفاءة الانتاجية (من حيث خفض تكاليف الانتاج) فأن المقوله الرئيسة على هذا الصعيد هي ان الكفاءة الانتاجية ترتبط بشكل وثيق بادارة وحدة الانتاج . والملكية الخاصة تحديدا هي التي تمد هذه الاداره بالحوافز اللازمة لانتاج السلع والخدمات بتكاليف اقل على نقيض المؤسسات او المشاريع العامة التي لا توفر لها مثل هذة الحوافز ، اذ ان المديرين والموظفين فيها يقومون بتوزيع موارد لاتخصهم ويأخذون قرارات لا يتحملون تكاليفها ولا يتقاسمون مكاسبها، وهكذا فأن الخصخصة تؤدي الى تحسين نوعية اللقرارات الادارية بخفض درجة التدخل السياسي في اتخاذها وتؤدي ايضا الى وضع مديرين وموظفين تحركهم مصالحهم الخاصة في مواقع المسؤولية أمام مالكي وحدة الانتاج وذلك بعد أن كانوا في موقع المسؤولية امام بيروقراطيين [34].

ومن الممكن أن نتعرف من خلال الجدول التالي على قدرة المؤسسات على اختلاف ملكيتها واسواقها على تحقيق كفاءة تخصيص الموارد والكفاءة الانتاجية وذلك بفحص الجدول من جانبين:- الاول باعتبار انواع الضوابط والحوافز والثاني باعتبار نوع الملكية وطبيعة السوق.

جدول رقم (2) الملكية والمنافسة وحوافز الكفاءة

الملكية	نوع السوق	الضوابط		الحوافز	
		خطر الافلاس	خطر الاستيلاء	كفاءة تخصيص الموارد	كفاءة الانتاج
عامة	احتكاري	لا	لا	لا	لا
عامة	تنافسي	لا	لا	نعم	لا
خاصة	تنافسي	نعم	نعم / لا *	نعم	نعم
خاصة كبيرة	احتكاري	نعم	لا	لا	لا
خاصة صغيرة	احتكاري	نعم	نعم	لا	نعم

* (لا) اذا كانت كبيرة الحجم

المصدر – على توفيق الصادق، معبد علي الجارحي ونبيل عبد الوهاب لطيف (محررون) جهود ومعوقات التخصيص في الدولة العربية، العدد الاول، سلسلة بحوث ومناقشات ورش العمل، صندوق النقد العربي، معهد الدراسات الاقتصادية، أبو ظبي 1995 ص30.

ويستخلص من الجدول، ان الملكية العامة لاتحقق سوى كفاءة تخصيص الموارد على احسن الاحوال، هذا اذا توفرت لها سوق تنافسية. كما ان الملكية الخاصة وحدها لا تحقق كل عناصر الكفاءة الاقتصادية المطلوبة، اذ لابد للمؤسسة الخاصة من المنافسة، لن يحقق الاهداف المرجوة منه، اذا لم يكن مصحوبا بسياسات وتوجيهات توفر المناخ المناسب المحفز على الكفاءة الاقتصادية بمختلف ألوانها. وان من اهم متطلبات ذلك المناخ هو توفير المنافسة في الاسواق.

هذا مايمكن أن يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (1) الذي يوضح أن الكفاءة الانتاجية وكفاءة توزيع الموارد تظهر حالة التوازن طويل الاجل في سوق المنافسة النامية حيث يكون السعر (P) مساويا لكل من التكلفة المتوسطة (AC) والتكلفة الحدية(MC).

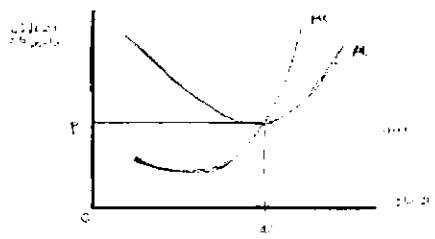

المصدر :-

E.W. Orchaed; John Glen & Jame Eden; Business Economics; open Learning Foundation Enterprises; Ltd; Oxford; 1997, P223.

وعلى العكس من ذلك لايمكن تحقيق الكفاءة الانتاجية وكفاءة توزيع الموارد في سوق الاحتكار التام حيث يكون السعر اكبر من التكلفة الحدية والمخرجات لا تنتج عند الحد الادنى لمتوسط التكاليف وهذا ما يوضحها الشكل البياني رقم (2). مع الاخذ بالاعتبار أن الخاصية تعرض المنشأة لقوى السوق تفشل اذا تم استبدال الاحتكار العامة باحتكارات خاصة كما في حالة منشأت الماء، اذ لاتتحق الكفاءة الاقتصادية بالاضافة الى أن احتكارالت القطاع العام لا تعمل على تعظيم الارباح ولذلك لاتستغل المستهلك [36]

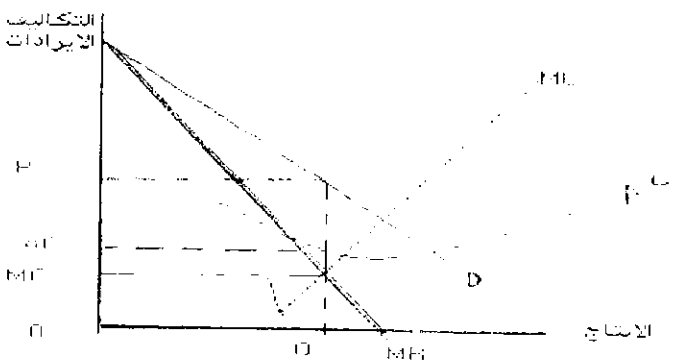

المصدر :-

E.W.Orchard; John Glen & Jame Eden; Business Economics; Open Learning Foundation Enterprises; Ltd; Oxford; 1997. P224.

لكن مقولة تفوق وحدة الأنتاج الخاصة على وحدة الأنتاج العامة من حيث الكفاءة الأنتاجية بدورها ليست بمنأى عن النقد, اذ من الواضح ان القاعدة العامة في النشاطات الأكثر تقدما واهمية في القطاع الخاص هي الفصل بين الأدارة والملكية ومع ان مسؤلية الموظفين الأداريين تبدو في حالة القطاع الخاص امام اصحاب الملكية اكثر من مسؤولية الأداريين في القطاع العام , فأن اصحاب الملكية الخاصة بصفتهم حاملي اسهم يكونون عادة على درجة كبيرة من التشتت وعدم امتلاك المعلومات الكافية في المؤسسة . بحيث لايتمكنون من ممارسة رقابة مباشرة وصارمة على الأدارة [37] .

من جهة ثانية فأن ظروف البلدان النامية لاتسمح عموما للمؤسسة المالية بفرض قيود انضباطية على وحدات الانتاج الخاصة بسبب غياب المؤسسات المالية المتقدمة وامكانية أن تتأثر هذه الاخيرة بضغوط سياسية واقتصادية متنوعة تمارسها عليها ممارسة مباشرة أو غير مباشرة وحدات الانتاج المعنية [38].

وعليه يجب أن لا ننتظر تحسنا واضحا في الاداء الاقتصادي للوحدة الانتاجية المتعثرة بمجرد تحويل ملكيتها الى القطاع الخاص ما دام يصاحب هذا التحويل جملة من الاجراءات اهمها اعادة هيكلة وحدات الانتاج المعنية على جميع المستويات الفنية والمالية والادارية ومدها بالعناصر الادارية الكفؤة وعلى وجه الخصوص وضعها في بيئة تنافسية فعلية خالية من التشوهات التي تميز عادة اسواق البلدان النامية.

ثالثا:- البلدان النامية ودعوات العودة الى تفعيل دور الدولة

لقد صحب حركة الخصخصة دوليا شعورا كما لو انها وصفة سحرية تؤدي الى انتشال كل اقتصاد نامي من هذا التخلف . ومع التأكيد على حقيقة مبدئية وهي ان ابلاء القطاع الخاص دوره وفتح المجال امامه امر ضروري ولارجعة عن النداء المطروح دوليا في هذا الشأن . الأن ذلك لاينفي دور القطاع العام, الأمر الذي يؤكده طارحوا شعار الخصخصة حيث ان التذكير باهمية دور الدولة ياتي من قبل المنابر التي اطلقت اساسا الدعوة الى الخصخصة ومن قبل اكثر الدول حماسا لها . ومن الملاحظ انه بدأت تظهر مجددا دعوات متكررة تذكر بأهمية دور الدولة على الأقل في توجيه وتنظيم الأنشطة الأقتصادية وهذه الدعوات ليست لأعادة النظر في التوجهات الرئيسية نحو الخصخصة, لكنها بالنسبة للبلدان النامية محطة يفترض التوقف عندها لأكمال التفكير والتمعن في التوجيهات التنموية التي تعتمدها واجراء تقييم دقيق للخيارات والتوجهات السائدة دوليا . فعلى الرغم من ان الخصخصة قد توفر اداة للترشيد والكفاءة على المستوى القطاعي بصفة عامة .

فأنها قد لاتمثل الحل الأمثل لكل البلاد . اذ يجب تكييف برامج الأصلاح حسب ظروف كل بلد على حده فهناك بلدان نامية عديدة تعاني من قيود شديدة تفرضها عوامل الضعف الهيكلية السائدة في برامج الخصخصة . فأسواق رأس المال ناشئة . والموارد المالية محدودة جدا . والقطاع الخاص والمحلي ضعيف. والترتيبات المؤسسية غير كافية والمؤسسات العامة المرشحة لعملية الخصخصة غير صالحة للبيع في اغلب الأحيان .

وكانت اول المؤشرات التي استندت لها تلك الدعوات الدراسة التي اجراها البنك الدولي حول تجارب التنمية في دول جنوب وجنوب شرق آسيا التي لم تشغل نفسها بتوزيع الأدوار بين فعاليات المجتمع وبمن يفعل هذا وما هو دور ذاك ؟

ولكنها شغلت نفسها بكيفية تحقيق اقصر قدر ممكن من الفعالية في الأداء أي ان كل من يأخذ دورا عليه ان يؤديه بفعالية تضمن النجاح والدور يعطي لمن يستحق انجاز ذلك. وهذا ما اشار له تقرير البنك الدولي حيث اكد على انه لايوجد عمليا نموذج شرق آسيوي موحد في التنمية , في حين اعتمدت هونغ كونغ مثلا اكثر السياسات الأقتصادية انفتاحاً وحرية. مطلقة العنان للقطاع الخاص لتولي كافة الأنشطة الأقتصادية مع دور هامشي للدولة. اعتمدت كوريا الجنوبية سياسة مناقضة تقضي بأعطاء الدور الرئيسي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والأشراف الى القطاع العام ولأجهزة الدولة المختلفة , على ان يعطي للقطاع الخاص دور يزداد اهمية تبعا لمكامن القوة والضعف في اداء كل من القطاعين اما الدول الأخرى فقد اعتمدت مزيجا من التكامل بين القطاعين ولكن دائما في اطار سياسة واضحة الأهداف [39] .

اما المؤشر الثاني فهو ما يبدو تحولا في سياسة او نظرة الأدارة الأمريكية الحالية لدور الدولة في النشاط الأقتصادي والتي تؤكد على ان قوة السوق لوحدها وبدون تدخل الحكومات لايمكنها تحقيق الرفاه وتوزيع منافعه على شرائح اشمل [40] .

بأضافة الى هذين المؤشرين هناك سلسلة طويلة من الظاهر والخطوات في دول عدة تصب كلها في سياق ترشيد الأندفاع نحو الخصخصة وتعديل التفكير الموحي وكانت الخصخصة تعني الغاء أي دور فعلي للدولة .وما يعنينا كدول نامية التنبه دائما الى اعتماد الخيارات الأكثر ملائمة لأوضاعنا وظروفنا والسعي الى بلورة الصيغ والسياسات الخاصة بكل دولة. فالدول الصناعية وكذلك المؤسسات الدولية تطرح من حين الى آخر تصورات وسياسات معينة تراعي المشروعية والعدل ولكنها تراعي ايضا مصالح الدول الأكثر تأثيرا . فالدعوة الى الخصخصة واطلاق قوة السوق هدفت في جانب منها الى اعادة ترتيب النظام الأقتصادي الدولي على قاعدة المعطيات التي افرزتها نهاية الحرب الباردة بما يكفل خلق الظروف الملائمة لكي يقطف الطرف المنتصر ثمرة

انتصارهم وينطبق ذلك بشكل او بآخر على الدعوة لأعادة الاعتبار لدور الدولة فأذا كان الوجه الأول منها يتعلق بنوع من المنطق السليم الذي يقضي بضرورة وجود قوة قادرة وكفوءة لأدارة وتوجيه النشاط الأقتصادي وتنظيمه وحشد كافة الطاقات المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة . الأ ان الوجه الآخر لها هو سعي بعض الدول الصناعية الى ضبط نشاط القطاع الخاص في الدول النامية سيما وانه اصبح قادرا على المنافسة في بعض المجالات مستفيدا من عدم وجود قوانين ونظم تحكم النشاطات الفرعية المرتبطة بالأنتاج كأنظمة حماية البيئة وقوانين العمل وحقوق العمال والتي تؤدي الى زيادة كبيرة في تكلفة الأنتاج في الدول الصناعية [41] .

وعليه يمكن القول انه لايوجد عمليا صيغة جاهزة وقابلة للتعميم بشكل النظام الأقتصادي الذي يمكن ان تعتمده الدول النامية للخروج من وهدة التخلف بل ان هناك عدة معطيات وعوامل تصلح لتمكن كل دولة من خلق المزيج المناسب لها, فالقضية اذن ليست الأختيار بين نظام الأقتصاد الموجه والمخطط بكل درجاته او نظام اقتصاد السوق الحر, فكلاهما شكل الأرضية المناسبة لتحقيق ما يشبه المعجزة في اكثر من حالة وفي اكثر من دولة. وبمراجعه سريعة لتجارب الدول التي حققت نهضة اقتصادية متميزة يتضح ان الدولة لعبت دورا رئيسا في مراحل معينة في حين لعب القطاع الخاص دورا اكبر في مراحل اخرى ولكن دائما كان هناك نوع من التكامل بين القطاعين في اطار صيغة تكفل الأستفاده من كافة الطاقات المتاحة ودائما على اساس تأمين اقصى قدر من الفعالية في اداء العمل المطلوب [42] .

اذن المطلوب في هذه الحالة ان تقوم كل دولة بأبتداع المزيج الصحيح والمناسب لها بين دوري القطاعين العام والخاص حيث ان العلاقة بين هذين القطاعين تؤثر بشكل فاعل على تحقيقها للأهداف المتوخاة منهما في النمو الأقتصادي والتنمية والأقتصادية وبخاصة في البلدان النامية والتي لازالت لم تقطع اشواطا كبيرة في التنمية الأقتصادية وثمة اجماعا تقريبا على ان للقطاع العام دورا اساسيا طليعيا في التنمية الأقتصادية وهذا يعني ان هناك مسألتين الأولى ان هناك مجالا لمشاركة القطاعين العام والخاص, لايستبعد احدهما الآخر, والثانية العبء الأكبر يقع على القطاع العام وحتي في الدول التي سمحت للقطاع الخاص ان يأخذ مساحة اكبر في النشاط الأقتصادي لم يقتصر الوضع على وجود نوع من تقسيم العمل بين القطاعين وانما تحمل القطاع العام احيانا مسؤولية تمهيد الطريق امام القطاع الخاص [43] .

واذا كان اداء وحدات الأنتاج في القطاع العام في احيان كثيرة ضعيفا فذلك مردهُ الى اسباب وعوامل لا تتعلق بطبيعة الملكية فقط وانما بطبيعة السوق ونوعية الأدارة والظروف المحيطة

بالأقتصاد ككل وعليه يجب ان لاننتظر تحسنا واضحا في الاداء الأقتصادي لوحدات الأنتاج المتعثرة بمجرد تحويل ملكيتها الى القطاع الخاص .

ان انخفاض الكفاءة كما تؤكد النظرية الأقتصادية راجع دوما الى انحسار المنافسة وليس الى اصل التملك وطبيعة النظام الأجتماعي ذلك ان ضغوط قوانين السوق كفيلة بتصفية الكيانات ضعيفة الأداء في القطاع الخاص بفاعلية اكثر مما في القطاع العام .كما ان تحول المنشاة العامة الى شركة عامة او خاصة لايضمن استمرارية جعلها او بقائها اكثر كفاءة اذا بقيت متمتعة بأي ميزة تمنحها شيئا من الأحتكار . ويكون من الطبيعي ان يؤدي انخفاض الكفاءة الى حراجة الصمود والبقاء في السوق والحفاظ على حصتها فيه كما اكدت عدة دراسات [44] .

فمن حيث الكفاءة الانتاجية اظهرت بعض الدراسات انه ليس هناك ادلة احصائية مرضية على ان الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الانتاجية العامة في البلدان النامية هي اقل من كفاءة المؤسسات الخاصة التي يتوفر لها نفس الحجم الاقتصادي ، زيادة على ذلك اظهرت دراسة اخرى مختلفة ان كفاءة وحدات الانتاج في القطاع العام تتراوح بشكل واسع حسب البلدان وداخل البلد الواحد بحيث لاتصح التعميمات بهذا الخصوص . وحيث امكن عزل التأثير الاقتصادي للملكية بمفردها، كما جرى في دراسة تقويمية لعملية الخصخصة في بنغلادش التي تناولت صناعات الجوت والنسيج تبين انه لم يتنج تحسن في الكفاءة الاقتصادية لوحدات الانتاج التي لحقتها الخصخصة بل العكس هوالصحيح فقد نتج عن الخصخصة انخفاض في الانتاج والارباح والتشغيل، والأستنتاج الرئيسي الذي خرجت به هذه الدراسة من تقويم عملية الخصخصة في بنغلادش وبلدان اخرى نامية بخصوص تأثير التغير في الملكية على الاداء الاقتصادي للمؤسسة المعنية هو غياب الدليل القاطع على زيادة الكفاءة بعد تحويل الملكية من القطاع العام الى الخاص [45] حتى ان هناك ادلة على ان نمو الانتاجية في بعض وحدات الانتاج العام كان افضل من نمو الانتاجية في وحدات الانتاج الخاصة ومن المعروف ان كفاءة شركة حديد وصلب في العام هي شركة بوسكو (Posco) العملاقة المملوكة لحكومة كوريا الجنوبية وهي ليست استثناء حتى في البلدان المعروفة بأن مؤسساتها الاقتصادية العامة ليست ناجحة [46] .

وبهذا يكون وجود القطاع العام في البدان النامية ركنا جوهريا ويتمتع بضرورة قصوى اكثر مما هو في البلدان المتقدمة ، فمن المعلوم ان الراسمالية الغربية قد نتمت في بلادها مستندة الى ثلاثة وخصائص لمجتمعاتها [47] :-

1- قاعدة انتاج ضخمة تطورت بأستمرار معتمدة على قاعدة علمية وثقافية بالغة القوة .

2- ديمقرطية برلمانية في المستوى السياسي ، بما فيها من احترام لحقوق الانسان والتعددية السياسية وتداول السلطة بالانتخابات الحرة .

3- عدل اجتماعي قائم على نظام ضريبي تصاعدي وخدمات اجتماعية عامة .

فلا يمكن لاي مجتمع أن ينجح في تحقيق رأسمالية قائمة على اقتصاد فردي حر مالم تتوفر لديه هذه الشروط الثلاثة مجتمعة، وأن فقدان احداها يعني الاخلال بشروط الاقتصاد المذكور القائم على المنافسة الحرة الكاملة . تفقد معظم البلدان النامية اكثر من الشروط من هذه الشروط وبالتالي فأن النمو نحو القطاع الخاص ليس بالامر السهل ولا المحقق النجاح التنموي دون قطاع عام وقوي وسليم اقتصاديا، مما يعني تعايشا سليما بين القطاعين في الاشتراطات المذكوره ، سياسيا واجتماعيا بالاضافة الى اشتراطات اقتصادية متممة من اهمها الاستقرار الاقتصادي ، نقديا وماليا وسعريا وتوفر عنصر المنافسة والحرية الأقتصادية والسياسية معا (وهذا ما ذكرناه بالتفضيل عند تناول موضوع شروط نجاح التخصصية) مع تعريف لحدود القطاعين واشتراك القطاع الخاص في الأشتشارات الخاصة بالسياسة الأقتصادية والتنموية , والتنمية البشرية , والأبتعاد عن المركزية السياسية والأقتصادية الخانقة والبيروقراطية المعزولة . ووضع القوانين والأنظمة السليمة والواضحة والمطمئنة للقطاع الخاص والمصلحة العامة على السواء .

يضاف الى ذلك ان من الخصائص المهمة للقطاع الخاص في الدول النامية هي عزوفه عن تحمل المخاطر مما يجعله محدود القدرة على تولي اعباء قيادة التنمية لاسيما في مراحلها الأولى وهذا يعني ان القطاع الخاص في الدول النامية بحاجة الى من يأخذ بيده ولا خير في هذا اذا كان القصد هو تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في التنمية وليس احلاله محل القطاع العام في صيغ فروع النشاط وحتما فأن هذا يعني ان العلاقة الأساسية بين القطاعين هي علاقة تكاملية وليس علاقة تناسبيه[48] .

فعلى سبيل المثال هناك عدد من الأنشطة الرئيسية التي يفترض ان القطاع العام هو الأكثر قدرة على القيام بها. ويؤدي قيامه بها الى دعم ومساندة عمل القطاع الخاص ومن امثلة ذلك [49]

1 – ان يقوم القطاع العام بتخطيط ومتابعة تنفيذ مكونات البنية الأساسية للمجتمع من طرق ومرافق ومناطق صناعية ومدن جديدة وضمانات اساسية وحماية البيئة ,وحتى لو شارك القطاع الخاص في التنفيذ فأن القطاع العام هو صاحب الأختصاص الأمثل في توجيه وادارة هذا العمل .

2 – ان يقود القطاع العام جهود تخطيط وتنفيذ الدراسات الموسعة بالداخل والخارج واقامة مراكز المعلومات القومية لأفادة كافة الوحدات الأنتاجية حيث ان مثل هذه المشروعات الضخمة تفوق

امكانيات الغالبية العظمى من منشآت القطاع الخاص ومن جهة اخرى. فأن توحيد الجهة المسؤولة عنها سيحقق وفورات كبيرة في التنفيذ , ويحسن من فرص التطور والتحسين ومن الجائز ان يكون دور القطاع الحكومي هنا هو دور تنسيقي مع اشتراك المستفيدين بالخدمة في تحمل تكاليفها سواء في البداية او مع كل استخدام .

3- ان يقوم القطاع العام بدوره الأساس في مجال توثيق العلاقات الخارجية لتهيئة البيئة المواتية لنمو المبادلات وازدهارها .وايضا لخلق فرص اكبر في التسويق والأستثمار والتعاون مع الدول والشركات الأجنبية.

4- ان يقوم القطاع العام بالمشروعات الكبرى في المجتمع والتي لايستطيع القطاع الخاص القيام بها رغم اهميتها في بنية الأقتصاد الوطني وفي نجاح مختلف القطاعات. ان سد الثغرات الكبرى في الأقتصاد الوطني مسؤولية رئيسية للقطاع الحكومي عليه ان يتدبر الوسائل والحوافز الضرورية لذلك.

الهوامش

1- الندوة,المجلد الرابع ، العدد الثالث ، يناير 1998 .ص23.

2- دور القطاع الخاص في ضوء سياسات الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة في البلدان النامية ، مجلة أوراق اقتصادية ،1995.ص151 .

3- مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الثالث ، العدد الاول ، مارس 1995.ص32.

4- الخصخصة في دول الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك1996.ص1.

5- الاصلاح الاداري لدعم سياسات الاصلاح الاقتصادي في البلاد العربية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ندوات ومؤتمرات (4) القاهرة .1997ص79.

6-John Sloman and Mark Sutcliffe; Economics for business; Prentice Hall Europe; London; 1998;P377.

7- أي .آس. ساڤاس، الخصخصة المفتاح الى حكومة افضل.مجلة العمل العدد57، 1994/3.ص232.

8- الخصخصة في منطقة ألاسكوا، الجزء الثاني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. نيويورك.1997.ص6.

9- المنصف بن عبدالله ، العلاقة بين السوق المالية والخصخصة ، سلسلة، الحوارات العربية للبحوث الاقتصادية ، عمان ،1999.ص166.

10-الخصحصة في منطقة الاسكوا، مصدر سابق ،ص6.

11- ريال دهال حسن الحاج . حول طرق الخصخصة : تجارب بعض الدول النامية مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد الثالث عشر، خريف1998.ص116-118.

12- Ew.orcjard;John Glen; and Jame Eden; Business Economics; Open Learning Foundation Enterprises Ltd; Oxford.1997; P222.

13-الاصلاح الاقتصادي ... مصدر سابق.ص82.

14-مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،مصدر سابق ص36.

15- Habn Handoussa; The Role of the Stat: The Case of Egypt. Working papre 9404; ERF; 1993.P21.

16- د.الياس غنطوس ،التخصص ومرونة سوق العمل في البلاد العربي ، أوراق اقتصادية .العدد (9) سبتمبر 1993.ص61.

17- دور المصارف العربية في التخصيصية ، المصارف العربية ، العدد 151، المجلة 13، يوليو،1993.ص37.

18- الدراسات المالية والمصرفية ، مصدر سابق ،ص36.

19- دور المصارف العربية في التخصيص،مصدر سابق ،ص37.

20- أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي،واشنطن.مايو1997 .ص104.

21- ستيف-هـ - هانكسن، في الشرق والغرب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية،دار الشروق، القاهرة. 1995.ص13.

22- Stephen C.R Munday; Foreword by G.C. Harcourt; Current Developments in Economies; Macmillam Press; LTD London; 1996 P.62.

23- الخصخصة في دول الاسكوا ذات الاقتصادي المتنوع .ص13.

24- برهان عثمان،سياسات التكييف الاقتصادي في الوطن العربي ودورها في تصحيح اختلالات الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير جامعة بغداد 1994 .ص149.

25- سعيد النجار، التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية صندوق النقد العربي ،أبو ظبي .1988 .ص88.

26- ستيف .هـ. هانكس،في الشرق والغرب ..... ، مصدر سابق ص 52.

27- الدراسات المالية والمصرفية ، مصدر سابق ص32.

28- سعيد النجار ، التخصصية والتصحيحات الهيكلية... مصدر سابق ص42.

29- الخصخصة في دول الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع ، مصدر سابق ص42.

30- E.W. Orchard; Business Economics; OP.Cit; P223.